النزاهة تصدر أمر استقدام بحق 11 مسؤولاً فاسداً استغلوا نفوذهم في تكريت

كشفت هيئة النزاهة الاتحادية ،اليوم الاثنين، عن قيام أعضاء بمجلس محافظة صلاح الدين المنحل باستغلال نفوذهم الوظيفي والتجاوز على الدور العائدة لدائرة صحّة صلاح الدين.

و ذكرت دائرة التحقيقات في الهيئة:" ان عمليّة التجاوز على العقارات الواقعة في مدينة تكريت - منطقة الـ"مئة دار"، وإزالة الكرفانات الموجودة في تلك المنطقة المُخصّصة لسكن الأطباء، كانت لبناء دورٍ سكنيّةٍ لأعضاء المجلس المنحل والسكن فيها"؛ لافتةً إلى أنّ عمليّة التجاوز تمّت بالتعاون مع قائممقام قضاء تكريت ومُوظّفين في ديوان المحافظة، مشيرةً إلى تواطؤ مُوظّفين في بلديّة تكريت في بيع تلك الدور لأعضاء في مجلس المحافظة، وفق المادة (25/ثالثاً) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة (21 لسنة 2013).

وأردفت الدائرة :" أنّ فريق عمل مكتب تحقيق صلاح الدين قام بإجراء التحرّي وتدوين أقوال الشهود والممثل القانوني لدائرة صحّة صلاح الدين وإعداد تقريرٍ تدقيقيٍّ، وإجراء الكشف الموقعيّ" ، مُوضحةً أنّه ثبت قيام أعضاء المجلس وقائمقام تكريت ومُوظّفين في ديوان المحافظة باستغلال

سلطتهم الوظيفيّة في شراء قطع الأراضي وإزالة الكرفانات الموجودة في المجمع الطبي المُخصّص لسكن الأطباء قرب مستشفى تكريت التعليميّ، دون مُوافقة دائرة الصحّة.

و أكّدت وجود كتبٍ مُوجّهةٍ من دائرة الصحّة إلى بلديّة تكريت لإيقاف إجراءات استملاك الدور، لافتةً إلى تواطؤ لجنتي التقدير والتثمين في تقدير بدلات بيع الأراضي بمبالغ أقل من الأسعار السائدة في الأسواق، وتمّ ضبط أصل معاملتي شراء قطعتي أرضٍ.

و أضافت إنه بعرض الموضوع أمام أنظار قاضي التحقيق المُختصّ قرّر استقدام مُديري بلديّة تكريت الحالي والسابق ومعاون مدير بلديّة تكريت السابق ومسؤول وحدة المادة (25) في البلديّة، و (7) مُتّهمين آخرين، هم رئيس وأعضاء لجنتي التقدير والتثمين، وصدر أمر الاستقدام وفقاً لأحكام المادة (331) من قانون العقوبات.